وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية التربية للعلوم الإنسانية

قسم التاريخ

موقف بريطانيا من توقيع معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨م على العراق

بحث تقدمت به الطالبة

بنين حيدر يعكوب

الى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في التاريخ

بإشراف

أ.د.أحمد يونس

١٤٤٥هـ ٢٠٢٤م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((فَلَوْلَا كَانَ مِنَ الْقُرُونِ مِنْ قَبْلِكُمْ
أُولُو بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ))

{هود: ١١٦}.

صدق الله العلي العظيم

الإهداء

من قال انا لها "نالها"

لم تكن الرحله قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون

ولم يكن الطريق محفوفا بالتسهيلات ف

الحمد لله حبا وامتناناً

الى اعز الناس واقربهم الى قلبي والدتي لو لا تضحياتك لما كنت هنا ، الى والدي العزيز من كان عونا لي في مسيرتي الدراسية.

الى اخوتي واخواتي وكل من دعا لي بالخير .

الى من تذكرني بقوتي وتقف خلفي ك ظلي صديقتي " نيران"

الشكر والتقدير

الشكر لله اولا ثم الى اساتذتي أهل الفضل علي،

والى كل الذين غمروني بالحب والتقدير والأرشاد.

شكراً للدكتور (أحمد يونس) على مساندته لي

ومساعدتي في اختيار موضوع بحثي.

وشكراً لعائلتي الذين كانوا عونا لي وسعيا لأكون في هذا المكان ،

وشكر لكل زملائي على مساعدتهم لي طوال مسيرتي الدراسية.

جدول المحتويات

ت	الموضوعات	رقم الصفحة
١	واجهة البحث	١
٢	الآية القرآنية	٢
٣	الإهداء	٣
٤	الشكر والتقدير	٤
٥	جدول المحتويات	٥
٦	المقدمة	٦-٧
٧	المبحث الأول	٨-١٢
٨	المبحث الثاني	١٣-٢٠
٩	المبحث الثالث	٢١-٢٤
١٠	الخاتمة	٢٥-٢٦
١١	المصادر والمراجع	٢٧-٢٨

المقدمة

المعاهدة الأنجلو عراقية (١٩٤٨)

المعاهدة الانجليزية – العراقية عام ١٩٤٨

المعاهدة الإنجليزية العراقية أو معاهدة پورتسموث، هي معاهدة بين المملكة العراقية والمملكة المتحدة جرى التوقيع عليها في بورتسموث، انجلترة في ١٥ يناير ١٩٤٨م. وكانت تنقيحا للمعاهدة الإنجليزية العراقية (١٩٣٠م).

معاهدة بورتسموث– المعاهدة الأنجلو – عراقية

المكان بورتسموث، المملكة المتحدة

تاريخ النفاذ ١٩٤٨م

الموقعون: المملكة العراقية صالح جبر– المملكة العراقية نوري سعيد– المملكة المتحدة كليمنت أتلي

الأطراف:المملكة العراقية – المملكة المتحده البريطانية

بعد الحرب العالمية الثانية وجدت بريطانيا نفسها في وضع جديد في الشرق الأوسط وأصبحت تابعة اقتصاديا للولايات المتحدة فكانت تفكر في علاقات خاصة مع الشرق الأوسط لاسيما العراق، وفي تلك الفترة كانت الحكومة العراقية الضعيفة والمتحالفة مع بريطانيا تسعى إلى الحفاظ على علاقاتها المتميزة معها. عملت بريطانيا على إبرام معاهدة تضمن لها الكثير من الامتيازات في العراق والشرق والأوسط فعمدت بعد استقالة وزارة أرشد العمري إلى إسناد الوزارة الجديدة إلى نوري السعيد ليفتح الطريق أمام صالح جبر الذي تسلم الوزارة في تلك الفترة ليقوم بتنفيذ السياسة المرسومة من قبلها.

اما سبب اختياري لهذا العنوان هو لأهمية هذا الموضوع بما يقدمه من معلومات قيمة عن احدى فترات العراق المهمه في تاريخه المعاصر من خلال التعرف على معاهدة بورتسموث ورغبتي بزيادة رصيد المعرفة عن حقيقة هذه المعاهدة وحيثياتها .

وقد قسم البحث الى مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة وقائمة مصادر، اما المبحث فكان بعنوان اسباب توقيع معاهدة بورتسموث ، اما المبحث الثاني كان بعنوان دور بريطانيا في توقيع معاهدة بورتسموث، اما المبحث الثالث كان بعنوان نتائج معاهدة بورتسموث .

ولقد اعتمد في جمع المعلومات على الجرائد القديمه و الكثير من المصادر المهمه من كتب التاريخ المعاصر امثال مذكراتي في صميم الاحداث (١٩١٨-١٩٥٨)، تاريخ الوزارات العراقيه ج٧ ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي .

بالاضافه الى الجرائد امثال جريده الاستقلال وجريدة الاحرار .

االمبحث الأول

اسباب توقيع معاهدة بورتسموث:

أدرك الوصي عبد الاله الحاجة إلى التغيير ورغب بالاستفادة منه شخصياً .وكونه مدركاً لعدم شعبيته جراء تعاونه مع البريطانيين خلال الحرب وقمعه لحركة رشيد عالي الكيلاني، فقد صمم عبد الإله صيغة جديدة للحصول على دعم شعبي .استلزمت الصيغة الجديدة تحقيق مقدار أكبر من الحرية السياسية في الداخل وإبرام معاهدة جديدة مع بريطانيا، كان يأمل أنها ستزيل بعض السمات المثيرة للاعتراض على معاهدة ١٩٣٠( )[١]

رأى الشعب العراقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس هيئة الأمم المتحدة أن المعاهدة العراقية –البريطانية قد استنفذت أغراضها وأصبحت غير ذات موضوع وأن العلاقات بين العراق وبريطانيا يجب أن تكون وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة باعتبار الدولتين عضوين متساويين في الحقوق والواجبات، وقد وافقت الطبقة الحاكمة في العراق الخاضعة للاستعمار البريطاني على الخطة البريطانية الأمريكية في موضوع الدفاع المشترك في منطقة الشرق الأوسط والمساهمة في الحرب الباردة بين الكتلتين السوفيتية والغربية .[٢]

فقد شرع الوصي وصالح جبر بمفاوضات مع بريطانيا .وهنا، أيضاً، واجها معارضة .وعلى النقيض من الوصي، ساور البريطانيون الشك من التغيير .فقد بدا الوضع الدولي في فترة ما بعد الحرب باعثاً على التهديد .فسياسة الاتحاد السوفييتي العدائية في إيران المجاورة والانسحاب البريطاني المتوقع من فلسطين أكدت على الحاجة إلى تحالف قوي في وادي دجلة والفرات .

فمن وجهة نظر بريطانيا، فإن المعاهدة العراقية التي لا تزال سارية المفعول تخدم ذلك الغرض بصورة جيدة؛ وإن إعادة المفاوضات بشأنها قد تفتح صندوق بندورا

( ) فيبي مار ،تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي ،ترجمه :مصطفى نعمان احمد ،بغداد ٢٠٠٦، ،المكتبة العصرية ،ص ١٣٨

(٢)فاضل حسين ،سقوط النظام الملكي في العراق ،منشورات مكتبة افاق عربية للنشر ،بغداد ،ص ١١٤.

ولم يكن نوري حريصاً على إعادة التفاوض بشأن المعاهدة، إذ أنه شاطر البريطانيين اهتمامهم بالتهديد السوفييتي، وكان قلقاً من الدعم السوفييتي للأكراد في إيران وتأثيرات ذلك الدعم على أكراد العراق في الشمال .وأدرك نوري أيضاً أن الفرصة سيستغلها أعداء النظام .ورغم ذلك، فقد أبدى تعاونه، حين بات واضحاً أن الوصي وصالح جبر مصممين على إثارة المسألة.[1]

أفرزت الحرب العالمية الثانية (1945) 1939تناسبا جديدا للقوى على الصعيد الدولي، لاسيما بعد تراجع نفوذ و دور بريطانيا امام تصاعد دور ونفوذ الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية، في الوقت الذي ترى بريطانيا ، أن من مصلحتها البقاء في بلد مثل العراق الذي يشكل مركزا حيويا في المنطقة، وبالمقابل نجد أن النخب السياسية الواعية في العراق ، قد تزايد اهتمامها الوطني ، وامست الحاجة الى التغيير ملحة ، وكما يقال ان الحرب دائما تغير وجهات النظر، لذا بدأت بالسعي لتعديل أو إلغاء المعاهدة العراقية –البريطانية العام 1930 التي يعدها الرأي العام العراقي جائرة ومجحفة وان بقاءها سيخلق تناقضا واضحا في عالم بدأت معالمه السياسية والدولية تتغير .لذا يمكن القول بأن الشعب العراقي رأى أن هذه المعاهدة إستنفذت اغراضها ، وأصبحت غير ذات موضوع على حد تعبير الدكتور فاضل كما ان الحكومات العراقية المتعاقبة ، تتحمل مسؤولية تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية واستمرار السيطرة البريطانية على مقدرات البلاد، ويعد نوري السعيد وعبد الاله في مقدمة السياسيين العراقيين الذين قادوا البلاد بهذا الاتجاه لقد كان البريطانيون يعدون معاهدة 1930، ضمانا أساسيا لبقاء قواعدهم العسكرية ، وقد بدأ التفكير لتمديد مدة المعاهدة بعد مضي سنوات طويلة، وكان لابد لهم من تمديدها ، والوقوف بوجه من يحاول إلغاءها .وظهرت فكرة التمديد الى العلن أواخر العام 1947، وسعت الحكومة في خطتها بأجراء

مفاوضات سرية مهما كلف الأمر، كما أعلن ذلك رئيس الوزراء صالح جبر .كان من الطبيعي والحالة هذه أن تبدأ وزارة توفيق السويدي الثانية التي تألفت في الثالث والعشرين من شباط 1946، بالتمهيد لتنفيذ خطة عقد معاهدة جديدة .وقد جاء في منهاجها الوزاري أن علاقاتنا الودية الحسنة مع حليفتنا بريطانيا العظمى ترتكز على معاهدة التحالف العراقية البريطانية، ولما

( ) فيبي مار ،المصدر السابق ،١٣٨.

كان قد مر على عقد هذه المعاهدة مدة ستة عشر عاما، فقد أصبح من الضروري تعديلها .. لذلك تألفت لجنة وزارية المفاتحة بريطانيا في موضوع تعديل المعاهدة، لكنها لم تنجز مهمتها ، وبقي التقرير المعد حبرا على ورق .

تولى توفيق السويدي نفسه منصب وزير الخارجية ولم يكن هذا بمعزل اعتقاد الدكتور علاء جاسم الحربي عن برنامج الحكومة في مجال رسم سياسة خارجية تأخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الدولية من جهة ، وعلاقة العراق مع بريطانيا من جهة أخرى في ظل الرغبة في تعديل معاهدة 1930.ويضيف الدكتور علاء جاسم الحربي ، على ما يبدو أن السويدي أراد القول أن الوجود البريطاني في العراق تحدده معاهدة 1930. لكن رأى البريطانيين في بدء مفاوضات تعديل المعاهدة، هو التريث لحين الانتهاء من مفاوضاتهم مع مصر بشأن تعديل معاهدة 1936 وحينما لم يتم التوصل الى نتيجة تذكر ، كانت وزارة السويدي ، قد هيأت الأجواء للمباشرة في مفاوضات تعديل المعاهدة( )[1]

فبعث وزير خارجية بريطانيا الى سفير بلاده في بغداد ستونهيورد بيرد Stoneheward Birdببرقية يطلب فيها إبلاغ حكومة بغداد انه من السابق لأوانه المباشرة في المفاوضات في الوقت الذي هيات وزارة السويدي، تأليف لجنة وزارية برئاسة توفيق السويدي وعضوية وزير الدفاع إسماعيل نامق ووزير الداخلية سعد صالح ووزير المواصلات على ممتاز الدفتري ، تأخذ على عاتقها مهمة دراسة معاهدة 1930وكانت بوادر تحقيق هذا العمل ، البدء بضرب الأحزاب المعارضة ، إبان وزارة ارشد العمري الأولى ، التي تألفت في الأول من حزيران 1946، وقد هيأ نوري السعيد المجال إمام صالح جبر، الذي ألف وزارته الوحيدة ، في التاسع والعشرين من آذار – 1947لكي يحقق الهدف النهائي ، وهو ربط العراق بعجلة الاستعمار البريطاني لفترة أطول، وقد وقع اختيار نوري السعيد والاستعمار على صالح جبر بصفته من الشيعة وبذلك حاولوا إحداث انشقاق بين السنة والشيعة فلم يفلحوا "كما يرى فاضل حسين ، وكان السعيد عنصر فاعل في تهيئة أجواء عقد معاهدة جديدة

.وقد وصفه الدكتور فاضل حسين بأنه رجل الاستعمار في الشرق الأوسط يقول احمد مختار بابان وهو من اقرب الساسة إلى الوصي آنذاك كان صالح جبر من رجال الدولة المعروفين،

( ) فاطمة صادق عباس السعدي ،صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ،اشراف عالء جاسم محمد الحربي ،كلية التربية ،الجامعه المستنصرية٢٠٠٥، ،ص ١٢١.

وكان أمرا طبيعيا أن يكون على اتصال مباشر بالعرش، وبصفتي رئيسا للديوان الملكي من واجبي أن استقبل العديد من الناس ومن يترددون على البلاط لاسباب مختلفة "في عهد وزارة نوري السعيد التاسعة 21تشرين الثاني 29 1946آذار 1947، تم حل المجلس النيابي ، وجرت انتخابات جديدة قاطعتها الأحزاب السياسية المهمة الاستقلال والوطني الدمقراطي والأحرار والشعب .كانت الغاية من هذه الانتخابات ، التمهيد لتأليف وزارة جديدة يرأسها احد المقربين من بريطانيا ، فتقرر اختيار صالح جبر لتنفيذ المهمة المرسومة لها .شكل صالح جبر وزارته في التاسع والعشرين من آذار 1947، وتضمن منهاجها في

مجال الشؤون الخارجية العمل على تعديل المعاهدة العراقية .البريطانية، على أساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند، وعلى ضوء مبادئ ونصوص ميثاق الأمم المتحدة ، تعزيزا للصداقة التقليدية القائمة بين العراق وبريطانيا العظمى واكد صالح جبر انه سيقف مع بريطانيا على قدم المساواة وعلى وفق مبدأ الند للند .وحينما خاطب صالح جبر النواب والسياسيين ، بأن الوزارة الحاضرة اضطلعت بأعباء الحكم ، والبلاد في حاجة قصوى الى التعمير والإنشاء والتطور، ملمحا بذلك الى ضرورة عقد معاهدة جديدة ، الأمر الذي أدى بمعظم النواب لمهاجمة صالح جبر ومنهاج وزارته، وبشكل خاص موضوع المعاهدة العراقية –البريطانية لإدراكهم الواضح وبخاصة نواب الأحزاب المعارضة ما تخطط له الحكومة الجديدة .

ومهما يكن من أمر فأن الأوضاع الداخلية السيئة ربما لم تكن كفيلة بتوفير الأجواء للدخول في مفاوضات بشأن تعديل المعاهدة ( )[١]

أما الحركة الوطنية ممثلة بالأحزاب السياسية فقد طالبت ببناء علاقة جديدة مع بريطانيا تنسجم مع التطورات التي شهدها العالم بعد الحرب ودعت الأحزاب السياسية إلى الغاء أو تبديل معاهدة عام ١٩٣٠ وإقامة العلاقات بين العراق وبريطانيا على أساس الصداقة والمصالح المتبادلة، بما يضمن تعزيز كيان العراق واستكمال سيادته لان بقاء قوات بريطانية على ارض العراق بعد اعتداء على الكرامة والسيادة الوطنية.

أما بريطانيا التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية بعد أن دفعت ثمن هذا الانتصار الكثير من قدراتها العسكرية فقد اصبح هدفها الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية

( ) فاطمة صادق عباس السعدي ،المصدر السابق ،ص ١٢٢-١٢٣ .

والعسكرية الممثلة في أهمية منطقة الشرق الأوسط، بما فيه العراق، كمصدر أساسي من مصادر البترول، فضلاً عن أهمية موقعها الجغرافي [1]

في الوقت الذي يشهد فيه الوضع توتراً سياسياً متصاعداً بسبب القضية الفلسطينية في هذه المرحلة ، وان دل على شيء فإنما يدل على محاولة بريطانيا صرف الرأي العام عن تلك القضية وإشغاله بأمر المعاهدة ، أو استغلال فرصة إنشغاله بقضية فلسطين لإستكمال أمر المعاهدة في الوقت الذي لا يمكن فيه استبعاد الصعوبات من الجانب العراقي[4]

كان صالح جبر مقتنعاً بأن الظروف الدولية وتوقيع ميثاق الأمم المتحدة تعد عوامل مساعدة في إنجاح المفاوضات، كما أنه كان متخوفاً من تطلعات الاتحاد السوفياتي في جنوب شرقي آسيا والتي كانت في رأيه معادية للسلام العالمي، كما كان يخشى من القلاقل التي أخذت طريقها إلى منطقة الشرق الأوسط بفعل نشاط الأحزاب الشيوعية فيها، وعليه كان الوضع قلقاً، ولا تتم معالجته إلا عبر توجهين :

الأول :الاستناد إلى بريطانيا بعقد معاهدة جديدة معها تساعد على تحسين جو العلاقات بين البلدين .

الثاني :استغلال موارد البلاد بشكل يساعد على الرفاه والطمأنينة، ورفع مستوى الفئات الفقيرة الأشد تأثراً بالدعاية الشيوعية والأكثر انقياداً لدعاتها ومروجيها[3]

( ) محمد عصفور سلمان ،تاريخ العراق المعاصر ١٩٦٨_١٩١٤دراسة في الجانب السياسي ،ص ١٣٤

(٢) جعفر عباس حميدي ،تاريخ العراق المعاصر ١٩١٤ ١٩٦٨- ،ط ٢ ،دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر ، بغداد ٢٠١٥، ،ص ٢١٢

(٣)محمد سهيل طقوش ،تاريخ العراق الحديث والمعاصر ،ط١ ،دار النفائس ٢٠١٥، ،ص ٢٢١.

المبحث الثاني:

دور بريطانيا في توقيع معاهدة بورتسموث

تاليف وزارة صالح جبر :تألفت بعد استقالة الوزارة السويدية الثانية «في ٣٠ مايس ١٩٤٦ م ، وزارتان :الاولى "وزارة ارشد العمري «من اول حزيران الى ١٤ تشرين الثاني ١٩٤٦م ، وفي أيامها اشتد ساعد المعارضة ، وكثرت الاصطدامات الدموية بين العمال وقوات الامن .والثانية الوزارة السعيدية التاسعة «من ٢١ تشرين الثاني ١٩٤٦م الى ١١ آذار ١٩٤٧م وفي أيامها حل مجلس النواب ، وجرت انتخابات جديدة لمجلس جديد ، قاطعته الاحزاب السياسية الخمسة التي تألفت في نيسان ، وأعلنت انها لاتتنقيد باي مشروع يقره هذا المجلس ، وطلبت الى الشعب ان يوحد صفوفه لحله وكانت "وزارة صالح جبر «تألفت في التاسع والعشرين من آذار ١٩٤٧م ، بعد اجتماع مجلس النواب الجديد ، فجاء في منهاجها ، فيما يخص السياسة الخارجية :العمل على تعديل المعاهدة العراقية –البريطانية على اساس ضمان المصالح المتبادلة بين الند والند ، وعلى ضوء مباديء ونصوص ميثاق هياة الامم المتحدة ، تعزيزا للصداقة التقليدية القائمة بين العراق وبريطانية العظمى «وقد شاع في الاوساط ان معاهدة جديدة قد وضعت اسها بين الحكومة العراقية ، وبعض من تسلل خفية الى العراق من ممثلي الحكومة البريطانية ، بأسماء شتى :حتى وصل الطرفان الى نوع من التفاهم على النصوص.ويقول دي كوري ان الوصي اقترح ان تبعث بريطانية الى العراق الفيلد مارشال الورد ولسن المعروف لديه شخصيا ليشرع في هذه المفاوضات فجاء الرجل الى العراق في خريف ١٩٤٧ بحجة الصيد دون أن يعلم أي احد بمجيئه لا من رجال المعارضة ولا من الاهلين «الشروع في المفاوضات :

وعلى هذا تألف وفدان :أحدهما عراقي والآخر بريطاني ، لتثبيت اسس التعديلات المنوي ادخالها على معاهدة ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، فكان الوفد العراقي مؤلفا من رئيس الوزراء صالح جبر ، ووزير الدفاع شاكر الوادي ، ورئيس اركان الجيش صالح صائب .اما الوفد البريطاني فتألف من :نائب مارشال الجو السر بريان بيكر والبريكادير كرتس ، ونائب مارشال الجو كراي ، والمستر بصك ، والميجر جنرال رنتن ، وميجر برتواك ( )[١]

( ) عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الوزارات العراقية ج٧ ،دار الشؤون الثقافية ،ص١١٨-١١٩ .

وفي بغداد بدأت المفاوضات التمهيدية بين ممثلي الحكومتين :العراقية والبريطانية بصورة سرية ، واستمرت من ٨ حتى ١٧ مايس ١٩٤٧م ، وفي غضون هذه المدة عقدت في قصر الرحاب العامر ، وتحت اشراف حضرة صاحب السمو الملكي الوصي المعظم ثلاثة اجتماعات بتاريخ ٨ و ١٥ و ١٧ من الشهر المذكور ، حضرها كامل اعضاء الفريقين المفاوضين ، وثلاثة اجتماعات في ١٠ و ١١ مايس ١٩٤٧م حضرها أعضاء اللجنة الفرعية
العسكرية ، التي تألفت خصيصا للنظر في شؤون الجيش العراقي ، بغية اعادة تنظيمه «
وفي اجتماع ٨ مايس ، صارح رئيس الوزراء الجانب البريطاني بهذه الحقيقة :منذ سنة ١٩٣٦م ، أخذ الانطباع يزداد في نفوس افراد الجيش ، بل يزداد في الحقيقة بين جميع طبقات الشعب ، وهو أن بريطانية العظمى كانت تتعمد ابقاء الجيش العراقي ضعيفا ، فكان هذا احد الاسباب الكبرى المعاداة بريطانية، والانقلاب العسكري الذي حدث في عام ١٩٤١م ، وان كان هذا خطأ .ولكن هذا الانطباع لا يزال مستمراً حتى صار خطرا على دوام الصداقة بين البلدين ، ولا يمكن ازالته الا اذا تقدمت بريطانية العظمى المساعدة هذا البلد ، لا بالاقوال ، بل بالافعال ان رئيس الوزراء بوصفه وزيرا للداخلية يستطيع كبح جماح أعداء بريطانيا ، ولكن ذلك يكون مجرد تدبير وقتي . «ثم توقفت المفاوضات الى اجل غير مسمى .[1]

لم يتم التوصل لحسم هذه المسألة، وقد أبقت بريطانيا الباب مفتوحا للمشاورات ، بعد تأليف لجنة فرعية عسكرية من الجانبين ، لدراسة احتياجات الجيش العراقي وقد عقدت هذه اللجنة ثلاثة اجتماعات في العاشر والحادي عشر من مايس ، فأخفقت في معالجة تزويد العراق بالأسلحة الحديثة.

ظل موضوع قاعدتي الحبانية والشعيبة ، المحور الأكثر تعقيدا بحكم قناعة بريطانيا بضرورة الاحتفاظ بهما ، ولم يكن موضوع القاعدتين ، يقل أهمية عن تحديث الجيش العراقي .ولم يقتنع الجانب العراقي بوجهة النظر البريطانية واصر على وضع القاعدتين تحت السيادة العراقية ، واقترح صالح جبر أن تجد بريطانيا قواعد بديلة في الكويت، لأن ذلك سيجعل العراق حسبما يعتقد حليفا أقوى لبريطانيا ويزيل الانتقاد الذي يوجه إليه وفي هذا الصدد يرى صالح جبر إن إنهاء الوجود البريطاني في القاعدتين ، لا يمكن تحقيقه ، واصفا تصلب الجانب البريطاني في

( ) عبد الرزاق الحسني ،المصدر السابق ،ص ٢١٨ .

مسألة الاحتفاظ بهما ، انه نوع من الضغط الذي تمارسه بريطانيا ضد العراق .ولم يكن هدفها الحقيقي ، نقل هاتين القاعدتين خارج العراق ، لأن النقل يحرم العراق من أقوى وسائل الدفاع وفي هذا خسارة على العراق لا تعوض ...اذ ليس باستطاعة العراق ولن يكون باستطاعته لقلة موارده المالية والفنية والخبراء وغير ذلك، ان يشيد قواعد جوية ذات كفاءة للدفاع عنه اذا ما تعرض لهجوم جوي .كان من الطبيعي والحالة هذه أن يرفض الجانب البريطاني مقترح صالح جبر الذي اقترح إزاء تمسك بريطانيا بالقاعدتين ، بحث مصيرهما وبقية القواعد الجوية في المنطقة، هو من مسؤولية جميع حكومات الشرق الأوسط في إطار نظام الدفاع المشترك.إنتهت المباحثات في السابع عشر من مايس 1947، دون التوصل إلى نتائج محددة كما عقدت قبل ذلك ثلاثة اجتماعات أخرى في قصر الرحاب بتاريخ 15و 17من الشهر المذكور للهيئة الأذهان وحضرها كلا الفريقين .ورفضوا حجة بريطانيا بعدم قدرتها على تزويد الجيش العراقي بما يحتاج إليه من تجهيزات وأسلحة متطورة .لقد رأى العديد من الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع ، أن المباحثات كانت مدخلا مهما باتجاه استقراء توجهات السياسة البريطانية ، تجاه العراق ، وان المفاوضات هي وجهات نظر المتفاوضين حول تعديل المعاهدة، وقد اعد العراق أفكارا محددة بعد بضعة أسابيع من نهاية المباحثات المذكورة.( )شعر الوصي عبد الإله ان المفاوضات التمهيدية الجارية في بغداد لا يمكن ان تسفر عن نتائج ايجابية وحاسمه.( )وفي الخامس عشر من تموز سافر الوصي عبد الاله الى لندن، حيث التقى يطلب من رئيس الوزراء صالح جبر، بوزير الخارجية البريطاني بيفن، وفاتحه بضرورة استئناف المفاوضات التي قطعت شوطا آخر بحضوره الى حين عودته الى بغداد وحاول صالح جبر الاستفادة من استئناف المفاوضات خلال عطلة مجلس الأمة ، ليتمكن من عرض المعاهدة الجديدة ، عند افتتاح جلساته ويكسب الوقت لصالحه ، وقد تحقق اللقاء في الثامن عشر من آب 1947، ونتيجة لذلك ارسل الوصى عبد الاله الذي كان في لندن آنذاك الى رئيس الوزراء صالح جبر ، رسالة يخبره فيها عن رغبته بدراسة الموضوع مع وزير الدفاع شاكر الوادي ، لحضور هيئة عسكرية برئاسته( )

كانت رغبة الوصى البقاء في لندن لحل القضية وأجراء المفاوضات قبل موعد اجتماع مجلس

( )فاطمة صادق عباس ،المصدر السابق ،ص١٢٧.

(٢) جهيدة العابدي، التطورات السياسية في العراق (١٩٥٨-١٩٢٠م) ، مذكرة ماستر كلية العلوم الانسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة ٢٠١٩، ص ٦٦.

(٣)فاطمة صادق عباس ،المصدر السابق،ص١٣٠

الأمة العراقي، واشار الى نص العبارة التي ذكرها له بيفن وهي ":نحن مستعدون لعقد اتفاقية طويلة الأمد ".

يبدو واضحا من رسالة الوصي ، الرغبة الشديدة ، لإنجاز موضوع المعاهدة من جانبه والبريطانيين أيضا ، وان الكيفية التي ستسير بها المفاوضات ، قد تم الإعداد لها ، ويؤكد ذلك قول الوصي ..إنني أفضل أن أكون في لندن، لكي اذلل الصعوبات التي قد تظهر بين المقترحات البريطانية "

ابرق صالح جبر الى الوصي في الثالث عشر من تشرين الأول 1947، يخبره أن ما بينه المستر بيفن لسموكم من ضرورة الاحتفاظ بالمطارين وادارتهما إدارة مشتركة أمر لا يمكن الموافقة عليه ..ولهذا فلا يسعنا الدخول في المفاوضة على هذه الأسس .أما اذا أرادت أن تتجاهل بريطانيا إخلاصنا في صداقتنا لها ..وتضعنا في وضع حرج جدا ..لا يمكن أن نرضاه لأنفسنا وهذا رأي اعرضه على سموكم المعظم بكل إخلاص وصراحة وتأكيدا لموقفه ، ابرق صالح جبر الى الوصي في السابع عشر من تشرين الأول 1947، قائلا :أرجو إفهام الحكومة البريطانية ، انه ليس بالمستطاع الانتظار أكثر من ذلك ، للضغط عليها بقبول التعديل على الأساس الذي عرضته على سموكم في خضم هذه الوقائع ، كان من الطبيعي ، أن يصبح الموقف أكثر وضوحا، وبخاصة ان الوصي عبد الإله ، كان حريصا على النتائج وكأنه هو المفاوض الأول ، أو بالأحرى الوسيط ، للتمهيد لتعديل معاهدة( ) [1]

مباحثات الوصي عبد الاله في لندن :

غادر الوصى عبد الاله العراق في منتصف اب سنة ١٩٤٧ لتمضية الصيف في لندن كعادته السنوية ، وكان من المفروض ان تصل الدعوة البريطانية الى رئيس الوزراء في نفس الفترة لاجراء المباحثات في لندن بحضور الوصى الا ان وزير الخارجية البريطانية Beven)بيفين (كان مشغولا في تلك الفترة بقضيتي فلسطين ومصر ولهذا أرجىء توجيه الدعوة الى رئيس الوزراء .وقد طلب رئيس الوزراء العراقي من الامير عبدالاله ابلاغ)بيفين (بضرورة اجراء المفاوضات للمعاهدة خلال عطلة المجلس النيابي حتى يتمكن من عرض المعاهدة خلال افتتاح الدورة الجديدة وذلك ليستطيع القرار المعاهدة ، والجدير بالذكر ان هذا المجلس هو نفسه الذي

( ) فاطمة صادق عباس السعدي ، المصدر السابق ،١٣٠.

انتخب في عهد وزارة نوري السعيد الاخيرة ولذلك كان المجلس مهيأ لصالح جبر لكي ينجز مهمته بأقل صعوبات ممكنة .وقد بدأ الوصي اتصالاته في لندن حال وصوله موضحا وجهة النظر العراقية في الموضوع وقد ارسل الوصي إلى صالح جبر خلال فترة غيابه في لندن ثلاث رسائل وضح فيها الجوانب التي توصل اليها في مفاوضاته وعبر عن وجهة نظر بريطانيا في :

أ –عقد معاهدة طويلة الأمد .

ب –الاطلاع على المطالب العراقية بصورة تمهيدية

ج –ان تكون مفاوضات لندن سرية .

وكانت رغبتها أيضا في وصول رئيس الوزراء أول الأمر لاجراء مفاوضات لندن في اواخر ايلول)سبتمبر (او اوائل تشرين اول)اكتوبر (، ولهذا اشار الوصى على رئيس الوزراء بعدم السفر مباشرة إلى لندن وانما يقوم بزيارة إلى سويسرا لمدة اسبوع للتمويه –ومع ذلك فأن هذا التاريخ المحدد اصبح متعذرا للمفاوضة وذلك لانشغال الجانب البريطاني ، ولهذا طلب الوصي عبد الاله تمديد اقامته في لندن لفترة اخرى واستمر في اتصالاته بوزير الخارجية حيث عقد معه اجتماعا وضح فيه المقترحات العراقية في تعديل المعاهدة السابقة والغاء القواعد الجوية البريطانية في العراق الا ان وزير الخارجية البريطانية كانت لديه مقترحات لم يطرحها على الوصى في أول وهلة لعدم اخذ موافقة رئاسة الأركان ومجلس الوزراء البريطاني عليها ، ولما تمت الموافقة عليها وضحها)بيفين (في اجتماع آخر مع الوصي وكانت تتضمن بأن بريطانيا لا تستطيع اجابة مطالب العراق في ذلك الوقت ولا مستقبلا وذلك

كما يأتي –:

اولا ثانيا :التمسك ببقاء مطارى الحبانية والشعيبة تحت السيطرة البريطانية ثالثا :اشتراك العراق وبريطانيا في استعمال المطارين في وقت واحد

ثانيا :عدم موافقة بريطانيا على الغاء القواعد نهائيا .

ثالثا :اشتراك العراق وبريطانيا في استعمال المطارين في وقت واحد بوجود قوات من الطرفين .

رابعا :اذا وافقت الحكومة العراقية على ما تقدم فان بريطانيا مستعدة للتفاوض من اجل عقد معاهدة جديدة ( ) [1]

( ) فاروق صالح العمر ،المعاهدات العراقية وأثرها في السياسة الداخلية ١٩٢٢ -١٩٤٨ ،منشورات وزارة الإعلام ،ص٤٠٥.

ولما وجد)الوصي (ان الجانب البريطاني اعتبر ما تقدم من اراء هي قضايا مسلم بها، حاول ان يجد منفذا لابراز دور الجانب العراقي فاقترح ان تكون قيادة القوات المشتركة عراقية ، الا ان)بيفين (لم يوافق على ذلك مؤكدا بأنه من الضروري ادارة المطارات بكفاءة تامة .

وانه في حالة ترك القيادة للعراق فانه يخشى حدوث اهمال القاعدة من الجانب البريطاني في حالة تركه المسؤولية)لان ذلك من الطبيعة البشرية غير ان كل هذه التأملات من الجانب العراقي لم تأت بنتيجة ايجابية اذ اصرت وزارة الخارجية البريطانية على موقفها ، ولهذا قدم رئيس الوزراء استقالته إلى الوصى حال عودته من لندن الا ان الوصى طلب منه التريث لحين أعلام القائم بالاعمال البريطاني بذلك لمعرفة تأثير ذلك على بريطانيا ، ، الا ان القائم بالاعمال البريطاني اخبره بأن وفدا بريطانيا سيصل الى العراق في غضون ثلاثة ايام وان هذا الوفد يتألف من الخبراء العسكريين لاستئناف المفاوضات بغية التوصل الى حلول مرضية للطرفين ، ولهذا فقد أرجأ رئيس الوزراء تقديم استقالته .( )[1]

اجتماع مصغر في قصر الرحاب ، 3 كانون الثاني : 1948

تقرر في هذا الاجتماع المصغر الذي ترأسه الوصي عبد الإله، **تثبيت الأسس الخاصة بتعديل المعاهدة وهي :**

-1رفع قيد المشاورات في الأمور السياسية والخارجية والاكتفاء بعدم انتهاج أي الطرفين سياسة معادية للآخر .

-2تسليم العراق القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة

-3عدم السماح لإبقاء قوات مسلحة بريطانية في العراق في زمن السلم .

-4إلغاء حصر استخدام الأخصائيين في العراق ، بالبريطانيين .

5-إلغاء الاتفاقية الخاصة بالسكك الحديد والميناء .

-6ضرورة تسليح الجيش العراقي والقوة الجوية بنفس أسلحة القوات البريطانية.

7رفع القيود الموجودة في التمثيل السياسي في معاهدة 1930

وقد وافق مجلس الوزراء ، على البنود السبعة ، التي ستجري على وفقها المفاوضات مع بريطانيا في لندن .

( ) فاروق صالح العمر ،المصدر السابق ،ص ٤٠٨.

قرر مجلس الوزراء تشكيل الوفد المفاوض في الرابع من كانون الثاني 1948، برئاسة صالح جبر وعضوية وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي ووزير الدفاع شاكر الوادي ورئيس مجلس الأعيان نوري السعيد وعضو المجلس توفيق السويدي وكان الوفد يستند إلى دعم السياسيين العراقيين إلى حد ما وتقرر أن يكون مع صالح جبر ابرز شخصين يعتمد عليهما الوصي هما نوري السعيد وتوفيق السويدي ، بصفة مستشارين.

غادر الوفد في الخامس من كانون الثاني 1948، إلى لندن ، وكان الجمالي قد هيأ الأجواء لعقد الاجتماع بين الجانبين ، فقد التقى النائب الدائم لوزارة الخارجية البريطاني

أوروم سارجنت Orm Sarjentلتحديد النقاط التي سيبحثها رئيس الوفد صالح جبر ووزير الخارجية البريطاني ارنست بيفن على الرغم من الاحتجاجات الواسعة من جانب ابرز الشخصيات والأحزاب السياسية ، مثل الاستقلال والأحرار والوطني الدمقراطي برفع بيانات احتجاج إلى الوصي ، تندد وترفض المفاوضات من اجل تعديل المعاهدة ، في ظل وزارة غير منبثقة عن إرادة الشعب ، وان عدم دعوة الأحزاب للمشاركة بعد إغفالا مقصودا ، من جانب الحكومة تجاه الأحزاب .

ومن بين ابرز الحقائق التي لا يمكن إغفالها، ما ذكره حنا بطاطو بقوله سمع قادة الأحزاب بالاجتماع من الإذاعة ويقصد به اجتماع قصر الرحاب .ولدى قراءتهم صحف الصباح .

ولم يزعج نوري السعيد والوصي نفسيهما بإعطائهم أية فكرة عن الموضوع .

وأضاف "جاء في تقرير سري معاصر للشرطة بأن رجال الأحزاب ، لم يتلقوا الدعوة واعتبروا ان تجاهلهم بهذه الطريقة، يعد إهمالا واضحا وتجاوزا على رأي الأحزاب.( ) [1]

وفي يوم 4كانون الثاني من عام ١٩٤٨م ، اتخذ مجلس الوزراء هذا القرار :

عقد مجلس الوزراء جلسة خاصة استمع فيها الى الايضاحات التي بسطها فخامة رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية ، حول تعديل معاهدة التحالف المنعقدة بين العراق وبريطانية ، الموقع عليها في ٣٠ حزيران ١٩٣٠م ، وكذلك استمع إلى اقتراح فخامته المتضمن وجوب انتداب وقد يمثل العراق للقيام بهذه المهمة .

( ) فاطمة صادق عباس السعدي ،المصدر السابق ،ص ١٤٠-١٤١ .

وبعد المداولة وافق المجلس على ما بينه فخامة الرئيس من المبادى والايضاحات ، ووافق على تشكيل وفد يمثل العراق برئاسة فخامة رئيس الوزراء ، وعضوية كل من معالي السيد فاضل الجمالي وزير الخارجية ، ومعالي السيد شاكر الوادي وزير الدفاع ، وصاحب الفخامة السيد نوري السعيد رئيس مجلس الاعيان ، وصاحب الفخامة السيد توفيق السويدي عضو مجلس الاعيان ، وتخويل المشار اليهم صلاحية المفاوضة والتعديل ، حسب الاسس التي أوضحها فخامة الرئيس ، وكذلك تخويل المشار اليهم ايضا صلاحية التوقيع على تعديل المعاهدة ، وكذلك قرر منح المشار اليهم مخصصات السفر والإيفاد ، حسب المادة السادسة المعدلة من نظام مخصصات الايفاد([١])

وكانت الأحزاب السياسية في بغداد قد تعهدت مسبقاً بإنها ستعارض المعاهدة الجديدة. فحزب الاستقلال أوضح في بيانه المؤرخ في ١٨ كانون الثاني بأن المعاهدة أكثر ظلماً من معاهدة عام ١٩٣٠م، وقد قبلت آنذاك هذه المعاهدة كثمن لإنهاء الانتداب البريطاني للعراق، بينما المعاهدة الجديدة تخل بالسيادة الوطنية ..وقد اتفقت الأحزاب السياسية كافة بأن المعاهدة جاءت تمهيداً لقيام هيئة الدفاع المشترك J.D.Bالتي يعتقدون بأنها ستزج العراق في حروب بالنيابة عن بريطانيا، لذلك اتفقت كافة الأحزاب على رفض المعاهدة([٢])

اما رفض هذه المعاهدة فانه كان صدمة للسياسة البريطانية التي هدفت إلى استمالة العراق باقتراحها الغاء معاهدة ١٩٣٠ ، وتسليم مطارى الحبانية والشعبية اليه ، فتجعل العلاقة ملائمة لميثاق هيئة الأمم المتحدة ، وتجعل منها أيضا ، حسب تصريح وزير الخارجية البريطانية نفسه ، و بداية لسلسلة جديدة من المعاهدات ، لتنظيم الصداقة والاعراب عنها ما بين هذا البلد)بريطانيا (والعالم العربي .ولقد رفض العراق ذلك نظرا لما اشترطته المعاهدة المقترحة من انشاء لجنة دفاع مشتركة (Joint Defense Board)يكون أعضاء الطرف الواحد فيها مساويا لعدد اعضاء الطرف الآخر .فكان معنى هذا الشرط وما كان يقتضيه من التوحيد بين الطرفين في كثير من القضايا العسكرية كانواع السلاح والعتاد والتدريب ما يضمن البريطانيا لو تحقق مكانة عسكرية ممتازة في ربوع العراق ، وغير العراق مما كان يراد من العالم العربي [٣])

(١)عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص ٢٣٠.
(٢)_ محمد حمدي الجعفري ،انقالب الوصي في العراق ، ط١ ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،ص ٥٨.
(٣) ١_زكي صالح مقدمه في دراسة العراق المعاصر مطبعة الرابعة بغداد ١٩٥٣ ص ١٢٦.

المبحث الثالث

نتائج معاهدة بورتسموث

تضمنت معاهدة بورتسموث الامور التالية :

1-الدفاع المشترك وتأليف هيئة استشارية دائمة مشتركة لتنسيق شؤون الدفاع بين الدولتين تعرف بأسم)لجنة الدفاع الانكليزي العراقي المشترك (تقوم بوضع الخطط للمصالح السوقية المشتركة بين البلدين والتشاور الفوري عند وقوع تهديد بالحرب.

- 2حرية استعمال بريطانيا للقاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة بدون مقابل

- 3تقديم جميع التسهيلات والمساعدات للقوات البريطانية على الاراضي والمطارات وخطوط المواصلات .ويلاحظ على المعاهدة انها ابقت القيود الثقيلة للمعاهدة السابقة ومست استقلال العراق وسيادته الوطنية،

وقد عدت انتصاراً لبريطانيا بحيث وصفتها جريدة التايمس اللندنية بأنها أخذت مكاناً يوازي مكان ميثاق سعد أباد، وأدعت بأنها ستكون الاداة الفعالة لحفظ الأمن في الشرقين الاوسط والاقصى إلا ان وثبة الشعب العراقي اسقطت المعاهدة وعاقدها صالح جبر [1]

وعلى الرغم من كون الاتفاقية الجديدة تعج بالكلام المنمق عن معاني التبادل فإنها تلزم العراقيين بـ »تحالف وثيق مع بريطانيا، وبسياسات في البلدان الأجنبية تنسجم مع مصالحها ، وبالاعتراف بالقواعد الجوية العراقية كوسائل ربط المواصلاتها الأساسية .وتعهد العراق من خلال الاتفاقية بـ »دعوة «قوات بريطانية إلى أراضيه في زمن الحرب أو التهديد بالحرب، وأن يمد هذه القوات بالمساعدة والمرافق المختلفة ، وأكثر من هذا أن يسمح باستمرار استخدام القوات الملكية الجوية)البريطانية (لقاعدتي الشعيبة والحبانية حتى انسحاب الجيوش المتحالفة من كل الأراضي المعادية سابقاً.([2]

( ) جعفر عباس حميدي ،وابراهيم خليل احمد ،تاريخ العراق المعاصر ،ص١٦١ .
(٢) حنا بطاطو ،العراق الحزب الشيوعي ،الكتاب الثاني ،ط١ ،مؤسسة الابحاث العربية ،بيروت ،١٩٢٢ ،ص ٢٠٨ .

أن هذه المعاهدة هي ضد مصلحة العراق، وأنها تزيد من ترسيخ التبعية العراقية للاستعمار البريطاني( )[1]

حيث انتقصت من سيادة العراق واستقلاله وكبلته بين أيدي الاستعمار من جديد حيث خولت المعاهدة لبريطانيا إرسال قواتها إلى العراق متى تشاء، وحصولها على أهم قاعدتين جويتين)الحبانية والشعيبة(، بالإضافة إلى جعل جميع المطارات والموانئ وخطوط المواصلات العراقية تحت السيطرة البريطانية، وفي المقابل أغرت بريطانيا الجانب العراقي ببعض المساعدات العسكرية للقوات العراقية، وجاءت صياغة المعاهدة تحت سمع وبصر عبد الإله ونوري السعيد اللذان كانت لهما ميولاً واضحة تجاه بريطانيا. وهكذا جعلت المعاهدة من العراق وسياسته الخارجية تابعاً ذليلاً لبريطانيا، فضلاً عن نسيان العراق للقضية الفلسطينية وتحقيق المصالح الكبرى لبريطانيا وضمان تأمين العصابات الصهيونية، وهذا ما لا يرضاه الوطنيون العراقيون على أنفسهم وبلادهم( )[2]

هذه المعاهدة أعطت لبريطانيا الحق في الإحتفاظ بقواعد جوية في العراق أي أن العراق سيقوم بدعم بريطانيا عسكرياً في حالة حدوث أي مشاكل في الخليج العربي أو الشرق الأوسط عامة، مما أدى إلى رفض الشعب العراقي لتلك المعاهدة لأنها لم تمنح العراق إستقلالاً حقيقياً وبذلك كان صالح جبر في العراق من حيث عقد معاهدة بورتسموث يتشابه مع مصطفى النحاس باشا من حيث عقد معاهدة ١٩٣٦م لأن المعاهدتان لم تحققا أي إستقلال ونستنتج من ذلك أن أي تواجد أجنبي في دولة يعد إحتلال حتى ولو كان بقائهم في إطار الإستقلال فهو استقلال صوري شكلي، وأدى رفض الشعب العراقي المعاهدة بورتسموث إلى فشلها وسقوط حكومة صالح جبر وهذا دليل على قدرة الشعب العراقي على التغيير وفرض الإرادة السياسية( )[3]

ان المعاهدة بمجموعها تحوي قيودا والتزامات جائرة تخل بسيادة العراق واستقلاله وتجعل منه معسكراً لبريطانيا( )[4]

() احمد باش أعيان ،حياته وعصره ،دار الساقي ،ط١ ،بيروت ، ٢٠١٢ ،ص ٢٤/٣

(٢)عبد الرحمن جدوع التميمي موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية واالسرائيلية ،دار المعتز ص ٧٩_٨٠

(٣)محمد الضبع ،المنارة في التاريخ ،بيلومانيا للنشر ،ص.٥٠٢

(٤)جعفر عبد الدائم ،صالح عبد العالي، اثر معاهدة بورتسموث في اثارة العنف السياسي، مجلة ابحاث البصره للعلوم االنسانية، ٢٠١٩ ،العدد ٤، المجلد ٤٤.

أصدر الحزب الوطني الديمقراطي بياناً في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٨ دعا فيه الشعب العراقي الى مقاومة المعاهدة التي تفرض عليه التزامات وقيوداً جديدة وقد استعرض الحزب بنود المعاهدة وبين مساوئها ، كما انتقد حزب الأحرار المعاهدة الجديدة وأصدر بياناً يوم 19كانون الثاني ١٩٤٨ ، أوضح فيه ان المعاهدة بمجموعها تحوي قيودا والتزامات جائرة تخل بسيادة العراق واستقلاله وتجعل منه معسكراً لبريطانيا ، ويرى الحزب ان المعاهدة لم تكن حسب رغبة الشعب العراقي الذي يرى أن المعاهدة جاءت لمصلحة طرف واحد وهو بريطانيا ، وتقف حجر عثرة في سبيل تقدم العراق ، لذلك فإن الحزب يدعو الشعب العراقي رفضها بكل الوسائل والمستلزمات ( )

وبعد اشتداد التظاهرات الشعبية الرافضة لمعاهدة بورتسموث وتصدي الشرطة لهذه التظاهرات وسقوط عدد من القتلى والجرحي ، دعى سمو الوصي الامير عبد الاله السياسين والشخصيات العراقية الى اجتماع يعقد في البلاط الملكي لبحث حالة الفوضى والاضطراب السائدة في المملكة . وقد اختلفت الآراء بشأن المعاهدة، فالجهات المعارضة لها ترى انها اسوء من معاهدة عام ١٩٣٠ في حين يرى انصار رئيس الوزراء المرحوم صالح جبر انها خففت القيود التي كانت مفروضة على العراق بموجب معاهدة عام ١٩٣٠(٢)

ووكان هذا البند من المعاهدة، يستلزم من العراق أن يزج بنفسه في كل الحروب والمنازعات التي تدخلها بريطانيا ، على تشعب مشاكلها وقضاياها الدولية وتعقدها ، وكثرة منازعاتها السياسية ، بينما لم يكن للعراق مثل هذه المشاكل والمنازعات ، وإذا حدث له مثل ذلك ، وتعرض لخطر من الأخطار ، فلوجود مثل هذه المعاهدات بينه وبين بريطانيا ، ولا تخاذ أراضيه منطلقاً وقاعدة للاعتداء على الآخرين ، أو على الأقل مصدر خطر يهددهم بالاعتداء . كل ذلك الى جانب قيود والتزامات أخرى(٣)

بالرغم من أن المادة الخامسة من المعاهدة الجديدة ألغت معاهدة عام ١٩٣٠ البغيضة فإن الملحق الخاص بمعاهدة بورتسموث أتاح للقوات البريطانية إمكانية احتلال العراق ليس من خلال الحرب فقط بل حتى في حالة خطر الحرب."

( ) جريدة صوت االحرار ،في ٢١ ١/ ١٩٤٨/ .
(٢)غزوان محمود غناوي االمير عبد إالله بن الهاشمي ،ط ١ المكتبة الوطنية االردن ،٢٠١٧،ص.٩٢
(٣) محمد مهدي كبه، مذكراتي في صميم الاحداث (١٩١٨ -١٩٥٨) ،منشورات دار الطليعه، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٢٨.

وظلت قاعدتا الحبانية والشعيبة الجويتان في أيدي الموظفين البريطانيين بالرغم من تسليمهما شكلياً إلى القيادة العسكرية العراقية، ونصت المعاهدة كذلك على تشكيل مجلس عسكري مشترك خاص من صلاحياته وضع خطط الدفاع عن العراق وتجهيز الجيش العراقي وتدريب ضباطه واحتفظت بريطانيا بحق متابعة إرسال اختصاصييها ومستشاريها إلى العراق.

للاعتداء على الآخرين ، أو على الأقل مصدر خطر يهددهم بالاعتداء . كل ذلك الى جانب قيود والتزامات أخرى

تحولت إلى اشتباكات مكشوفة مع الشرطة وأفراد الجيش واعتباراً من ١٦ كانون الثاني /يناير صارت الاشتباكات في شوارع العاصمة تجري يومياً .وحظيت نضالات سكان العاصمة بتأييد سكان السليمانية وكركوك والموصل ومدن الوسط والجنوب وفلاحي كثير من القرى والأرياف . ولقد ساهم في النضال ضد معاهدة بورتسموث أكثر من ٣٠٠ ألف شخص. وشارك الحزب الشيوعي العراقي مشاركة نشيطة في تنظيم هذا النضال .فاستطاع الشيوعيون أن يشكلوا لجنة واسعة التمثيل لقيادة الحركة .حيث لعبت اللجنة دوراً غير ضئيل في تنسيق نضالات شغيلة العاصمة والمدن الأخرى.

وفي 3شباط /فبراير تخلت الحكومة العراقية رسمياً عن معاهدة بورتسموث، حيث رفض الوصي ومجلس الأمة التصديق على المعاهدة نزولاً عند رغبة الشعب .أحرز وطنيو العراق نصراً هاماً .ولكنهم لم يستطيعوا ترسيخ هذا النصر .فمنذ أواخر آذار /مارس بدأت ملاحقة واعتقال نشطاء المساهمين في وثبة كانون، وأغلقت جرائد ومجلات تقدمية كثيرة.[١]

ان فتح باب المفاوضات بصورة شاذة مع بريطانيا والاستمرار بها من قبل وزارة غير منبثقة عن ارادة الشعب وغير مستندة الى مجلس نيابي يمثل الامة تمثيلا حقيقيا عمل في غير صالح العراق ، ولذلك فلا بد ان تكون النتيجة أمرا مجحفة بحقوق الشعب العراقي ومخلا بسيادته ولا يمكن أن يعتبر علاقات صداقة بين دولتين حليفتين وانما سيكون سببا لحدوث صعوبات جمة بين العراق وبريطانيا في المستقبل[٢]

( ) أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفياتي ،تاريخ ألقطار العربية المعاصر ،(١٩٧٠-١٩١٧) دار الفارابي ٢٠١٦، ،ص ٢٣٥ .
(٢) فاضل حسين ،تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ،مطبعة الشعب ،بغداد ١٩٦٣، ،ص ٢٢١ .

الخاتمة:

بعد أن خرجت بريطانيا منتصرة من الحرب العالمية الثانية سعت الى الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات وتحالفات مع اقطار المنطقة وفي العراق حاولت بريطانيا عقد معاهدة جديدة تحل محل معاهدة ١٩٣٠

رأى الشعب العراقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتأسيس هيئة الأمم المتحدة أن المعاهدة العراقية البريطانية قد استنفذت أغراضها وأصبحت غير ذات موضوع وأن العلاقات بين العراق وبريطانيا يجب أن تكون وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة

وقد عدت انتصارا لبريطانيا بحيث وصفتها جريدة التايمس اللندنية بأنها أخذت مكانا يوازي مكان ميثاق سعد آباد ، وأدعت بأنها ستكون الاداة الفعالة لحفظ الأمن في الشرقين الأوسط والاقصى إلا ان وثبة الشعب العراقي اسقطت المعاهدة وعاقدها صالح جبر

اما رفض هذه المعاهدة فانه كان صدمة للسياسة البريطانية التي هدفت إلى استمالة العراق باقتراحها الغاء معاهدة ١٩٣٠ ، وتسليم مطارى الحبانية والشعبية اليه ، فتجعل العلاقة ملائمة لميثاق هيئة الأمم المتحدة وتجعل منها أيضا ، حسب تصريح وزير الخارجية البريطانية نفسه ، و بداية لسلسلة جديدة من المعاهدات لتنظيم الصداقة والاعراب عنها ما بين هذا البلد (بريطانيا والعالم العربي . ولقد رفض العراق ذلك نظرا لما اشترطته المعاهدة المقترحة من انشاء لجنة دفاع مشتركة (Joint Defense Board) يكون أعضاء الطرف الواحد فيها مساويا لعدد أعضاء الطرف الآخر فكان معنى هذا الشرط وما كان يقتضيه من التوحيد بين الطرفين في كثير من القضايا العسكرية كانواع السلاح والعتاد والتدريب ما يضمن البريطانيا لو تحقق مكانة عسكرية ممتازة في ربوع العراق ، وغير العراق مما كان يراد من العالم العربي

تعد معاهدة بورتسموث فيها مساس كبير السيادة واستقلال العراق لأنها منحت بريطانيا امتيازات اقتصادية وسياسية وعسكرية بدون مقابل فكانت ردة فعل الشعب والجماهير العراقية قوية

فاندلعت وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ والتي كان من ابرز نتائجها اسقاط وزارة صالح جبر والغاء المعاهدة بورتسموث .

وان الوثبة كانت أروع رد فعل جماهيري مسلح

عرفه تاريخ العهد الملكي.

مهما يكن من أمر فأن المجال يبقى مفتوحا أمام التاريخ الإصدار حكم نهائي، طالما تعددت نيات الساسة واختلفت الآراء بشأنها ، وتبقى تفتقر الى الأدلة الدامغة أمام منطق الأحداث ومسار تطورها .

المصادر

١- احمد باش أعيان، حياته وعصره ، دار الساقي ،ط١ ،بيروت، ٢٠١٢ .

٢- أكاديمية العلوم في الإتحاد السوفياتي ، تاريخ الأقطار العربية المعاصر (١٩٧٠-١٩١٧)، دار الفارابي، ٢٠١٦.

٣- جريدة صوت الاحرار ، في ٢١ / ١ / ١٩٤٨ .

٤- جعفر عباس حميدي، ابراهيم خليل احمد، تاريخ العراق المعاصر .

٥- جعفر عبد الدائم ،صالح عبد العالي، اثر معاهدة بورتسموث في اثارة العنف السياسي، مجلة ابحاث البصره للعلوم الانسانية، ٢٠١٩ ،العدد ٤، المجلد ٤٤.

٦- جهيدة العابدي، التطورات السياسية في العراق (١٩٥٨-١٩٢٠م) ، مذكرة ماستر كلية العلوم الانسانية والإجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة ٢٠١٩.

٧- حنا بطاطو، العراق الحزب الشيوعي الكتاب الثاني، ط١ ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت، ١٩٢٢.

٨- زكي صالح مقدمه في دراسة العراق المعاصر مطبعة الرابعة بغداد ١٩٥٣.

٩- عبد الرحمن جدوع التميمي موقف العراق الرسمي والشعبي من المواجهات العربية والاسرائيلية دار المعتز .

١٠- عبد الرزاق الحسني تاريخ الوزارات العراقية ج٧، دار الشؤن الثقافية، ١٩٤٨.

١١- غزوان محمود غناوي الامير عبد الإله بن الهاشمي ،ط١ المكتبة الوطنية الاردن ،٢٠١٧.

١٢- فاروق، صالح العمر المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسية الداخلية (١٩٢٢-١٩٤٨)، منشورات وزارة الإعلام الجمهورية العراقيه.

١٣- فاضل حسين، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، مطبعة الشعب، بغداد ،١٩٦٣ .

١٤- فاضل حسين ،سقوط النظام الملكي في العراق ،منشورات مكتبة افاق عربية للنشر ،بغداد.

١٥- فاطمة صادق عباس السعدي ،صالح جبر ودوره السياسي في العراق حتى عام ١٩٥٧،رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ،اشراف عالء جاسم محمد الحربي ،كلية التربية ،الجامعه المستنصرية٢٠٠٥.

١٦- فيبي مار ،تاريخ العراق المعاصر العهد الملكي ،ترجمه :مصطفى نعمان احمد ،بغداد ٢٠٠٦، ،المكتبة العصرية .

١٧-محمد حمدي الجعفري ،انقالب الوصي في العراق ، ط١ ،مكتبة مدبولي ،القاهرة .

١٨-محمد سهيل طقوش ،تاريخ العراق الحديث والمعاصر ،ط١ ،دار النفائس ٢٠١٥.

١٩-محمد عصفور سلمان ،تاريخ العراق المعاصر ١٩٦٨_١٩١٤دراسة في الجانب السياسي.

٢٠ -محمود الضبع ،المنارة في التاريخ ،بيلومانيا للنشر .

٢١- محمد مهدي كبه، مذكراتي في صميم

الاحداث (١٩١٨ -١٩٥٨) ،منشورات دار الطليعه، بيروت، ١٩٦٥.